

قياس وتحليل أثر المديونية الخارجية في بعض متغيرات

الاقتصاد العراقي للمدة (2009-2019)

Measuring and analyzing the impact of external debt on some variables

The Iraqi economy for the period (2009-2019)

أ.م.د. نعيم صباح جراح

Naeem.jearah@uobasrah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

تاريخ استلام البحث 2021/ 11 /2 تاريخ قبول النشر 2021/ 12 /30 تاريخ النشر 2022/4 / 3

<https://doi.org/10.34009/aujeas.2022.178841>

المستخلص

يعاني العراق من حجم المديونية الخارجية بسبب توظيف الديون على الانفاق التشغيلي الامر الذي حتم دراسة هذه المديونية وتأثيرها على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي، فان مشكلة البحث هي هل يوجد تلوؤ في تسديد المبالغ المسددة من قبل الحكومات المتعاقبة؟، اما فرضية البحث تعتمد درجة استقرارية المديونية الخارجية على فاعلية المتغيرات الاقتصادية المختارة في البحث، اما اهم الاستنتاجات لايوجد اثر كبير لابعاء المديونية على الناتج المحلي الاجمالي وهذا يؤدي الى تراكم المديونية الخارجية للعراق ، اما اهم التوصيات بتتبع القاعدة الانتاجية للبلد وذلك لزيادة الصادرات والتي تعد احد مؤشرات المديونية الخارجية.

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية, عرض النقد, الاحتياطي الاجنبي, سعر الصرف

Abstract

Iraq suffers from the volume of external indebtedness due to the employment of debt on operational spending, which necessitated the study of this indebtedness and its impact on some variables of the Iraqi economy. On the effectiveness of the economic variables selected in the research, as for the most important conclusions, there is no significant impact of the debt burden on the gross domestic product, and this leads to the accumulation of the external indebtedness of Iraq.

Key words: external debt , money supply , foreign reserves , exchange rate

المقدمة: Introduction

يستحوذ الدين العام في الاقتصاد العراقي على نسبة كبيرة من المتغيرات سواء كانت متغيرات نقدية ام مالية الامر الذي يجعل وضع معالجات حقيقية للابتعاد عن المديونية ولاسيما المديونية الخارجية التي تضع الاقتصاد العراقي تحت اذعان البلدان الخارجية والمؤسسات المالية الدولية (IB،IMF) وغيرها من الدائون التجاريون واتفاقيات المبرمة بين العراق ودول خارجية مثلاً (اتفاقية نادي باريس، اتفاقية ترتيبات الاستعداد الائتماني (SBA) .
منهجية البحث:

ولاً:مشكلة البحث: يعاني الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 وبعدها من مديونية خارجية مكبلة بتلوؤ التسديد نتيجة الوضع الاقتصادي الذي يمر به ، اذ تكمن مشكلة البحث كالآتي:.

1- يوجد تلوؤ في تسديد المبالغ المسددة من قبل الحكومات المتعاقبة .

- 2- أن الآثار على المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي .
- 3- لم يتم اطفاء المبالغ من خلال الهبة والمساعدات الممنوحة .
- ثانياً:اهمية البحث: تتبع اهمية البحث بضرورة وضع معالجات حقيقية لعدم اللجوء الى الدين الخارجي المحفوف بالمخاطر والذي يضع العراق في التزامات في غنى عنها من خلال وضع تفسير وتحليل لتقليل من الاقتراض الخارجي. ثالثاً:هدف البحث: يهدف البحث بالاتي .:
- 1- استعراض بشكل مفصل للمبالغ المقترضة من قبل وزارة المالية للمدة من (2009-2019).
- 2- قياس متغيرات البحث بالنماذج القياسية واي النموذج المناسب الذي يبين من خلاله اختيار وتطبيق واختيار فرضية البحث الملائمة للاقتصاد العراقي.
- 3- بيان اي المتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على المديونية الخارجية.
- رابعاً:فرضيات البحث:
- الفرضية الصفرية: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمديونية الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية.
- الفرضية البديلة: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمديونية الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية.
- خامساً:هيكلية البحث: يتضمن البحث ثلاث محاور كالاتي.:
- 1- المحور الاول: منهجية البحث
- 2- المحور الاول: الاطار النظري للمديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية.
- 3- المحور الثاني: تحليل القياسي للمديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية.
- 4- الاستنتاجات والتوصيات
- سادساً:عينة البحث: العينة الزمانية تمثلت بالمدة من 2009-2019 ، في حين كانت العينة المكانية وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي.
- سابعاً:المنهج الوصفي للبحث الاسلوب القياسي لمتغيرات البحث في ضوء المدة الزمانية المتمثلة (2009-2019) واختبار الفرضيات واختيار الفرضية الافضل والملائمة للاقتصاد العراقي ، لذلك سيتم قياس مبالغ المقترضة باستخدام نماذج الاستقرار والاستقرار والسكون عند الفرق الاول او الثاني وبنفس الوقت سيتم تفسير وتحليل النتائج في ظل النموذج القياسي المناسب .

المحور الاول: الاطار النظري للمديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية

اولاً: مفهوم المديونية الخارجية:

إنّ مفهوم المديونية الخارجية او الدين الخارجي عبارة عن المبالغ الاجنبية التي تم اقتراضها من الحكومات او المؤسسات خلال مدة زمنية معينة وأنّ هذه الاموال المقترضة تكون بفائدة معينة. ويعرفها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي بأنها مجموعة تعاقدات جارية التي تقضي الى عملية دفع يقوم بها المقيمين الحكومة لصالح غير المقيمين لحكومة اخرى والتي تستهدف الالتزام بسداد اصول الدين بالفوائد او من دونها او سداد الفوائد مع الاصل او دونه (العبيدي ، 2021 ، 9).

وتتضمن مطلوبات المديونية الخارجية ادوات الدين الاتية (المخصصات من حقوق السحب الخاصة، العملة والودائع) بما في ذلك حسابات الذهب غير المخصصة)، سندات الدين، نظم التأمين، معاشات التقاعد، الائتمان التجاري والسلف). إذ تركز معظم التقارير والدراسات على رصد المديونية الخارجية للبلدان بشكل خاص لسببين وهما:.

- 1- إن الاستدانة من الخارج تعدّ إضافة للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني بينما الاستدانة من الداخل او مايعبر عنها بالدين الداخلي ماهو الا تحويل للموارد داخل الاقتصاد المحلي وأن كانت خدمة المديونية سواء داخلية او خارجية تشكل معضلة تنموية على تمويل الموازنة.
- 2- إن البنوك المركزية في البلدان النامية لا تستطيع طباعة نقد اجنبي لسداد الديون الخارجية لذا فان الاقتراض الخارجي هو السبب الرئيس وراء ازمت الديون في تلك البلدان (المعهد العربي للتخطيط، 2021، 16).
- ثانياً: أنواع المديونية الخارجية: يتم تقسيم ادوات الدين الخارجي كالاتي (الدليمي ، 2019، 51-52) .:
- 1- ديون حسب مصدرها وهي: .:
- أ- الديون الرسمية: هي الاقتراض التي تقدمها البلدان او شركات مالية اجنبية والتي بالطبع تكون بشروط ميسرة وتقسم هذه الديون الى نوعين .:
- القروض الثنائية: هي القروض التي تعقد بين بلدين لدوافع سياسية نتيجة لارتباط البلد مع بلد اخر بعلاقة اقتصادية وعسكرية وسياسية كأن يقوم البلد المقترض بتقديم تسهيلات عسكرية للبلد المقرض.
- قروض متعددة الاطراف: وهي القروض التي تقدمها المنظمات او بلدان اقليمية وباختلاف الهيئات المانحة ومنها مؤسسة التمويل الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الدولي والنقد العربي.
- 2- الديون الخاصة: هذه الديون عادة تمول من قبل جهات غير حكومية او غير رسمية اي من قبل منظمات او شركات او افراد وعادة تكون قصيرة الاجل ومرتفعة الفائدة والغرض من هذا الاقتراض لمعالجة موازين مدفوعاتها وتوفير مقدار من السيولة في حالة عدم كفاية القروض الممنوحة من الجهات الرسمية واهم أنواعها :
- 1- قروض المصدرين: وهي قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتجهيز السلع والخدمات للدولة المدينة بشرط أن تكون مضمونة من قبل الحكومة وتكون آجالها لا تزيد عن خمس سنوات ويحدد معدل الفائدة وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق المالية للدولة الدائنة.
- ب- قروض البنوك التجارية: وهي تسهيلات توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي وهي قصيرة الأجل وتحدد اسعار الفائدة كما هي سائدة في البلد الدائن وهي غالباً ما تكون مرتفعة.
- 2- ديون خارجية حسب مدة السداد:
- قروض طويلة الأجل: وهي تلك القروض التي تسدد على مُد طويلة الامد تزيد عن خمسة سنوات سواء كان بالنقد الأجنبي او بالسلع والخدمات .
- قروض متوسطة الأجل: تسدد خلال مدة زمنية عادة ما تكون اكثر من سنة واطل من خمس سنوات وترتبط بخطط التنمية الاقتصادية متوسطة الأجل .
- قروض قصيرة الاجل: وهي تلك القروض التي تستحق في أجل اقل من سنة وتتصف بأنها قروض تجارية تقدم لتمويل التجارة الخارجية او لمواجهة عجز مؤقت في الموازنة .
- 3- ديون بحسب قابلية الجدولة وتتضمن:
- ديون لا تقبل اعادة الجدولة: وهي الديون التي تستحق لمنظمات دولية أو اقليمية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي وأن هذا النوع من الديون يحتم على الدولة المدينة أن تفي بالتزاماتها المالية في موعد استحقاق الدين بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية والمالية .

-الديون المستحقة لمصارف أجنبية: وهي الديون التجارية التي تستحق على الحكومة لمصارف تجارية خارجية ومن ثم يمكن إعادة جدولة تلك الديون عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول المدينة وتتم عملية إعادة الجدولة من قبل نادي باريس.

-الديون المستحقة او المضمونة للحكومة: وهي الديون الرسمية التي تكون مستحقة على الحكومة ويمكن أيضاً إعادة جدولة هذه الديون عن طريق نادي باريس.

4 - ديون حسب آجال الاستحقاق وتتكون من:

-ديون خارجية سهلة: وهي تلك الديون التي تتميز عادة بطول آجال الاستحقاق وتكون اسعار الفائدة عليها منخفضة وتتميز بطول مدة السماح وغيرها من الشروط السهلة ومن امثلتها القروض التي تمنحها الوكالة الدولية للتنمية (IDA)، فإن اجل استحقاق هذه القروض قد يمتد الى خمسين سنة ولا تتحمل الدولة المقترضة أية فوائد على اصل الدين وإنما تدفع ثلاثة ارباع بالمئة سنوياً لتغطية المصاريف الادارية للهيئة.

-الديون التجارية (الصعبة): وهي القروض التي تتميز بقصر مدة استحقاقها وايضاً قصر مدة السماح وارتفاع اسعار الفائدة عليها.

وتجدر الإشارة الى ان سداد الدين الخارجي يكون بنفس العملة التي تم بها القرض ويختلف الامر حسب الجهة التي لاتقوم بالاقتراض فاذا كانت الجهة بلد اجنبي فان الاقتراض يكون بعملة البلد الدائن وان الهدف من الاقتراض الخارجي الحصول على سلع استهلاكية من البلدان الدائنة او الآلات والمعدات، في حين اذا كانت الجهة الدائنة مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير او صندوق النقد الدولي فمتعارف عليه يكون القرض بالعملة الاجنبية التي تدخل في نظام النقد العالمي وتكون قابلة للصرف من جميع البلدان (الشمري ، 2021 ، 21)

ثالثاً:أسباب تفاقم الدين الخارجي: تعود أسباب لجوء الحكومة الى الدين الخارجي الى عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الانفاق العام بشكل عام وحاجة البلدان الى الدولار لاستيراد الآلات والمعدات وادوات الانتاج اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة، لذا فإن اسباب اللجوء يتعلق بأمرين هما:.

1- الاسباب الداخلية للدين الخارجي: تتعدد الاسباب للجوء الى الاقتراض الخارجي من الجانب الداخلي .:

- ضعف المدخرات المحلية:تواجه اغلب البلدان النامية من انخفاض المدخرات المحلية اللازمة لتمويل التنمية بسبب ان البلدان النامية تتبنى برامج تنمية كبيرة فمن الضروري أن تحدث فجوة موارد محلية ولتغطية تلك الفجوة اجبرت هذه البلدان الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي ولاسيما ان القروض تساهم في حل مشكلة ضعف الموارد المحلية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وان الاقتراض الخارجي يعد اسهل الاختيارات لتغطية العجز في بلدان النامية (العبيدي، مصطفى، 2021، 358).

- الاسراع في التنمية: تعاني البلدان الاكثر فقراً وفق الاقتصادات العالمية فالادخارات المحلية غير كافية بتسريع عملية التنمية ولكن بعد الاستقلال السياسي لنقل المجتمع من مرحلة التخلف الى مرحلة التطور توجهت هذه البلدان نحو التصنيع والانتاج وزيادة الاهمية بالقطاع الصناعي من بين قطاعات الاقتصاد المحلي (حربي، 1988، 53).

-العجز المستمر في الموازنة العامة: إنّ احد الاسباب التي تؤدي للجوء للدين الخارجي هو العجز في الموازنة العامة للبلد وهو الفرق السالب بين الإيرادات والنفقات بسبب الانفاق الحكومي المتزايد وعجز الإيرادات وانخفاض المساعدات الخارجية واغلب البلدان تتجه نحو التمويل بالعجز مما يؤدي الى ارتفاع توسع الدين العام الداخلي نتيجة الاقتراض من المصارف (أبو شرار ، 2010، 214).

2- الاسباب الخارجية للدين الخارجي: هنالك عدة عوامل وراء المديونية الخارجية وهي:.

- التغيرات في اسعار النفط العالمية: إنَّ التذبذبات في اسعار النفط العالمية تؤثر بشكل سلبي على البلد ذات المورد الريعي إذ ان ارتفاع اسعار النفط خلال القرن الماضي انعكس على ارتفاع الانفاق في اغلب البلدان النامية المصدرة للنفط والوقت نفسه ارتفاع اسعار السلع المصنعة التي تصدرها البلدان الصناعية للبلدان النامية (عبيد، 2015، 61).
- سوء شروط التبادل التجاري: يعرف بأنه انخفاض القدرة الشرائية لصادرات البلدان النامية مقارنة مع استيراداتها من البلدان المتقدمة والذي يعد احد ابرز العوامل التي ساهمت في تقاوم مشكلة الدين الخارجي فالتبادل غير المكافئ بين الاقتصاد الرسامالي وبين البلدان النامية كان السبب الرئيس التي ركزت عليها البلدان المتقدمة في نهب واستنزاف الفائض الاقتصادي من مبالغ البلدان النامية (زكي، 1987، 101).
- ارتفاع عبء الدين الخارجي على القدرة الذاتية على الاستيراد: تعرف بانها كفاية الموارد المتاحة من النقد الاجنبي الذي تحصل عليه المصادر المحلية المختلفة مع ابعاد القروض والتحويلات الخارجية في تمويل استيراداتها المختلفة (جاسم، 2019، 151).
- رابعاً: بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على المديونية الخارجية: تؤكد الادبيات الاقتصادية هنالك مؤشرات متعددة لقياس الدين الخارجي وهي (علوان، 2019، 313).
- 1- معدل نصيب الفرد من المديونية الخارجية: يعد هذا المؤشر الذي يوضح نصيب كل فرد من الدين العام ينبغي ان يتناسب نصيب الفرد من الدين العام مع متوسط او معدل نصيب الفرد من الدخل القومي وضرورة ان يكون نصيب الفرد من الدين 50% من متوسط دخله في السنة ويقاس بالاتي:.
- معدل نصيب الفرد من الدين العام = نصيب كل فرد من الدين العام / متوسط دخل الفرد في السنة * 100 .
- 2- اعباء خدمة الدين الخارجي: هذا المؤشر يبين مدى ارتفاع حجم المديونية والفوائد المترتبة عليه بسبب ارتفاع العجز في الموازنة العامة فأن الفوائد في جانب المصروفات الجارية بينما اقساط الدين تظهر في جانب التحويلات الاستثمارية فان زيادة اعباء الدين تؤدي الى ضغط شديد على النقد الاجنبي، ويتم قياس هذا المؤشر بالاتي:.
- نسبة اعباء خدمة الدين الى اجمالي النفقات العامة.
- نسبة الفوائد الى اجمالي النفقات العامة.
- نسبة خدمة الدين الى الايرادات العامة.
- 3- نسبة الدين الخارجي الى الصادرات: مدى قدرة الحكومة على توفير العملات الاجنبية وفقاً الى حجم الصادرات اي كلما ارتفعت صادرات البلد ادى الى ارتفاع العملات الاجنبية وبذلك تكون الحكومة قادرة على تسديد الديون الخارجية، إما في حالة ارتفاع هذا المؤشر فان هذا يدل على ان الدين اكبر من الصادرات.
- 4- نسبة الدين الخارجي الى GDP: إذ تساهم القطاعات الاقتصادية في الانتاج ويتم تمويلها من مصادر ذاتية او خارجية مما يؤدي الى ارتفاع الفوائد والاعباء، اذ تكون هذه النسبة في حدود الامان اذا لم تتجاوز 60% بينما مقترحات المنظمة الدولية لتخفيف عبء الديون تتراوح بين 20-25%، إما صندوق النقد الدولي تكون النسبة في حدود 25-30%.

المحور الثاني: تحليل القياسي للمديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية.

النموذج المستخدم (Autoregressive Distributed Lags-ARDL): الشكل العام للنموذج المقترح من قبل Pesaran and Shin (1998) كالآتي: (Dissou, 2019, 6)

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 y_{t-1} + \beta(L)x_t + \epsilon_t$$

اي أن:

L: عملية التباطؤ.

β : متجه المتغيرات الديناميكية.

α_0 : متجه الثابت.

ϵ_t : متجه معلمه غير معروفة.

اهم مميزات نموذج (ARDL): يتميز نموذج الانحدار ذو الابطاء الموزع بالإتي (بتال، 2021، 67) .:

- 1- يشترط تطبيق هذا النموذج ان لاتكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية، اما اذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة سواء من الدرجة صفر او من الدرجة واحد فيمكن تطبيق هذا النموذج لايتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها ومع ذلك فان المتغير التابع يتطلب ان يكون ساكن عند الفرق الاول ($I(1)$)
 - 2- استخدامه يساعد على تقدير نتائج الاجلين الطويل والقصير في نفس الوقت.
 - 3- تتصف المقدرات الناتجة عن هذا النموذج بخاصية عدم التحيز والكفاءة فضلاً عن انه يعمل على التخلص من المشاكل التي تتعلق بحذف المتغيرات ومشكلة الارتباط الذاتي.
 - 4- نموذج (ARDL) يسمح ان تكون المتغيرات المدروسة لها فترات تباطؤ مختلفة وليس بالضرورة ان تكون فترات تباطؤ متساوية كما في بقية طرق التكامل المشترك.
- شروط نموذج ARDL:

- 1- اجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية وان يمكن ان تكون السلاسل ساكنة عند المستوى ا(0) او عند الفرق الاول ا(1) او خليط بينها ولايفترض ان لاتكون اي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني . ا(2)
- 2- حجم العينة ينبغي ان يكون بحدود 30 مشاهدة لان نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة الحرية للنموذج .
- 3- ينبغي ان يكون معامل تصحيح الخطا في نموذج ARDL القصير الاجل سالب ومعنوي ECM بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل من خلال اختبار الحدود.
- 4- استخدام معايير تحديد فترات الابطاء في تحديد رتبة النموذج منها AIC واعتماد القيمة الاقل في تحديد النموذج الملائم .
- 5- اجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار LM الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس للتباين واختبار استقرارية الدالة .

جدول (1) توصيف متغيرات البحث

							& Trend
	0.3143	0.4167	0.9998	0.7740	0.4167	Prob.	
	n0	n0	n0	n0	n0		
At First Difference							
	d(AA)	d(EXPA)	d(GDPDO LLER)	d(SD)	(RG)		
	-4.1524	-3.5271	-2.7267	-5.0691	-3.5271	t-Statistic	With Constant
	0.0077	0.0267	0.0942	0.0016	0.0267	Prob.	
	***	**	*	***	**		
	-3.9580	-2.9381	-2.6143	-4.8667	-2.9381	t-Statistic	With Constant & Trend
	0.0384	0.1867	0.2799	0.0090	0.1867	Prob.	
	**	n0	n0	***	n0		
	-4.3113	-3.7483	-1.6916	-5.1049	-3.7483	t-Statistic	Without Constant & Trend
	0.0003	0.0014	0.0851	0.0001	0.0014	Prob.	
	***	***	*	***	***		
UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
At Level							
	AA	EXPA	GDPDOLL ER	SD	RG		
	-2.3163	-0.6302	-0.5451	-1.5906	-0.6302	t-Statistic	With Constant
	0.1796	0.8357	0.8558	0.4627	0.8357	Prob.	
	n0	n0	n0	n0	n0		
	-2.2213	-0.9612	-1.8583	-2.7200	-0.9612	t-Statistic	With Constant & Trend
	0.4458	0.9191	0.6257	0.2432	0.9191	Prob.	
	n0	n0	n0	n0	n0		
	-0.8870	-0.9860	4.1222	0.7590	-0.9860	t-Statistic	Without Constant & Trend
	0.3154	0.2754	0.9998	0.8671	0.2754	Prob.	
	n0	n0	n0	n0	n0		
At First Difference							
	d(AA)	d(EXPA)	d(GDPDO LLER)	d(SD)	d(RG)		
	-4.1969	-2.6105	-2.7361	-5.7608	-2.6105	t-Statistic	With Constant
	0.0071	0.1140	0.0927	0.0005	0.1140	Prob.	
	***	n0	*	***	n0		
	-3.9894	-2.5821	-2.6143	-5.5714	-2.5821	t-Statistic	With Constant & Trend
	0.0365	0.2915	0.2799	0.0031	0.2915	Prob.	
	**	n0	n0	***	n0		
	-4.3683	-2.6171	-1.6916	-5.2309	-2.6171	t-Statistic	Without Constant

							& Trend
	0.0003	0.0130	0.0851	0.0001	0.0130	Prob.	
	***	**	*	***	**		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج 10.Eviews.

الجدول (3) يبين فترات الابطاء وهي فترة الابطاء في السنة الاولى

جدول (3)

فترات الابطاء المثلى

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	199.050058	-25.740008	-25.456788	-25.743025	1.000000	ARDL(1, 0, 0, 0, 0)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج 10.Eviews.

ومن الجدول ادناه (4) نلاحظ نتائج تقدير النموذج وبمدد تخلف زمني (0) بناءً على قيم معيار (AIC)، من بين افضل

(17) توصيف للنموذج لكونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار وتحدد تلقائياً من قبل البرنامج المستخدم، فتعني قيمة (0)

عدم وجود تخلف زمني. وان قيمة (R-Squared) هو يستخدم لقياس القدرة التفسيرية للنموذج وكانت قيمته (1.000)

وهذا يدل على ان المتغيرات التفسيرية مسؤولة بنسبة (1.000) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع نسبة للتغير

الذي يحدث في المتغيرات التفسيرية (المدىونية الخارجية) ، اما المعنوية الكلية للنموذج (F-statistic) بلغت (8.00)

وبمستوى معنويه احصائية (0.0000) وهي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية وهذا يدل على المعنويه الكلية للنموذج .

جدول (4)

نموذج الابطاء الموزع ARDL

Dependent Variable: AA
Method: ARDL
Date: 12/17/21 Time: 19:40
Sample (adjusted): 2006 2020
Included observations: 15 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): EXPA EXPED GDPRF RG SD
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AA(-1)	-0.304036	0.395707	-0.768337	0.4644
EXPA	-0.000358	0.000644	-0.556130	0.5933
EXPED	-4.74E-07	2.89E-06	-0.164015	0.8738
GDPRF	-1.37E-07	3.19E-07	-0.428224	0.6798
RG	-99.00701	209.0087	-0.473698	0.6484
SD	0.012450	0.012235	1.017569	0.3387
C	-11.54937	17.94388	-0.643638	0.5378

R-squared	0.368323	Mean dependent var	4.263333
Adjusted R-squared	-0.105435	S.D. dependent var	6.783321
S.E. of regression	7.131962	Akaike info criterion	7.071774
Sum squared resid	406.9190	Schwarz criterion	7.402198
Log likelihood	-46.03831	Hannan-Quinn criter.	7.068255
F-statistic	0.777449	Durbin-Watson stat	2.106926
Prob(F-statistic)	0.609775		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eivews.10.
يلاحظ من الجدول ادناه (5) ان تقدير ECM عند قيمة Prob بلغت (0.0000) وهذا يعني ان النموذج ملائم اي بمعنى هنالك تأثير للمديونية الخارجية على بعض متغيرات الاقتصاد، وعند اجراء اختبار الحدود نلاحظ قيمة (F-Statistic) عند المستوى المحسوبة (2.0) وعند الفروق الاولى فان قيمة (F-Statistic) نجدها (4.15) مقارنة مع درجة المعنوية (5%)

جدول (5)

تقدير ECM لنموذج الابطاء الموزع

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(AA)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/17/21 Time: 19:45
Sample: 2004 2020
Included observations: 15

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-1.304036	0.260264	-5.010434	0.0010
R-squared	0.638489	Mean dependent var		-0.856000
Adjusted R-squared	0.638489	S.D. dependent var		8.966625
S.E. of regression	5.391256	Akaike info criterion		6.271774
Sum squared resid	406.9190	Schwarz criterion		6.318978
Log likelihood	-46.03831	Hannan-Quinn criter.		6.271272
Durbin-Watson stat	2.106926			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	2.049343	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج 10.Eviews

وعند التأكيد على سلامة النموذج تم استخدام نموذج Breusch-Godfrey LM ومقارنة (F-Statistic) مع درجة المعنوية إذ بلغت قيمة Prob (0.99) وان قيمة Chi-square (0.40) مما يعني هنالك تأثير كبير للمديونية الخارجية على الصادرات والنتائج المحلي الاجمالي

جدول (6)

سلامة النموذج Breusch-Godfrey LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.417265	Prob. F(2,6)	0.6766
Obs*R-squared	1.831575	Prob. Chi-Square(2)	0.4002

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 12/17/21 Time: 19:53

Sample: 2006 2020

Included observations: 15

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AA(-1)	0.170297	1.085545	0.156877	0.8805
EXPA	3.50E-05	0.000925	0.037848	0.9710
EXPED	1.01E-06	3.50E-06	0.287189	0.7836
GDPRF	-1.23E-07	3.99E-07	-0.309579	0.7674
RG	32.09023	228.8560	0.140220	0.8931
SD	0.001411	0.013922	0.101374	0.9226
C	2.098019	20.76523	0.101035	0.9228
RESID(-1)	-0.306278	1.148017	-0.266789	0.7986
RESID(-2)	-0.352068	0.514685	-0.684045	0.5195
R-squared	0.122105	Mean dependent var	-8.64E-15	
Adjusted R-squared	-1.048422	S.D. dependent var	5.391256	
S.E. of regression	7.716132	Akaike info criterion	7.208213	
Sum squared resid	357.2322	Schwarz criterion	7.633043	
Log likelihood	-45.06160	Hannan-Quinn criter.	7.203687	
F-statistic	0.104316	Durbin-Watson stat	2.183204	
Prob(F-statistic)	0.997284			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج 10.Eviews

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- تؤثر المديونية بشكل عام على الاقتصاد العراقي وبشكل خاص على الصادرات والنتائج المحلي الاجمالي.
- 2- لا يوجد اثر كبير لاعباء المديونية على الناتج المحلي الاجمالي وهذا يؤدي الى تراكم المديونية الخارجية للعراق.
- 3- المعنوية الكلية للنموذج (F-statistic) بلغت (8.00) وبمستوى معنوية احصائية (0.0000) وهي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج.
- 4- ان النموذج ملائم اي بمعنى هنالك تأثير للمديونية الخارجية على بعض متغيرات الاقتصاد، وعند اجراء اختبار الحدود نلاحظ قيمة (F-Statistic) عند المستوى المحسوبة (2.0) وعند الفروق الاولى فان قيمة (F-Statistic) نجدها (4.15) مقارنة مع درجة المعنوية (5%).

5- ان سلامة النموذج تم استخدام نموذج Breusch-Godfrey LM ومقارنة (F-Statistic) مع درجة المعنوية إذ بلغت قيمة Prob (0.99) وان قيمة Chi-square (0.40) مما يعني هنالك تأثير كبير للمديونية الخارجية على الصادرات والنتائج المحلي الاجمالي.

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة الابتعاد عن المديونية الخارجية بسبب الازعان لبلدان المانحة للقروض والجهات المانحة للهبات والمساعدات التي تشتت.
- 2- التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تخفيض حجم المديونية الخارجية التي يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للبلد.
- 3- يوصي الباحث بتنوع القاعدة الانتاجية للبلد وذلك لزيادة الصادرات والتي تعد احد مؤشرات المديونية الخارجية .

المصادر:

- 1) ابو شرار، علي عبد الفتاح، (2010)، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- 2) الدليمي، باسم محمد تركي عواد، (2019)، اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق للمدة (2004-2017)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

- (3) الشمري، زهير محمود كاظم، (2021)، الدين العام واثره في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق خلال المدة (2004-2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- (4) العبيدي، سعيد علي محمد، مصطفى، انمار عطاالله، (2021)، اثر الدين العام الخارجي على GDP عدا النفط في العراق للمدة 2004-2019، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55/ج3.
- (5) العبيدي، ياسر محمد مصطفى، (2021)، قياس وتحليل اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة للعراق للمدة (2005-2019)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
- (6) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية مديونية الدول العربية الواقع والمخاطر وسبل المواجهة، الاصدار الخامس، الكويت، 2021.
- (7) بتال، احمد حسين، عايش، ابتهاج ناظم، (2021)، ظاهرة التسرب النقدي التحليل النظري والتطبيقي العراق دراسة حالة دار نور للنشر والتوزيع ، الانبار، العراق.
- (8) جاسم، عبيد محمد، سلمان، سارة عبد الرضا، (2019)، اسباب المديونية الخارجية واثارها في دول عربية مختارة الجزائر والاردن للفترة (2003-2014) حالة دراسية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 59.
- (9) حربي، رسول راضي، (1988)، مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية واقعها واثارها مقترحات معالجتها، مجلة الاقتصادي العربي، السنة الثانية عشر، العدد 1 .
- (10) زكي، رمزي، (1987)، ازمة القروض الدولية الاسباب والحلول المطروقة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- (11) عبيد، عزيزة محمد عبدالله، (2015)، اثر الدين العام على الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للمدة (1997-2013)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، فلسطين.
- (12) علوان، غفران حاتم، طالب، ريام علي، (2019)، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في اطار التكامل المشترك للمدة (1990-2016)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد 25 ، العدد 111.
- 13) Dissou, Yazid, Nafie, Yousra, (2019), Sustainability of current account deficits: Evidence from Egypt using an asymmetric ARDL model, The Journal of Economic Asymmetries, No.20, Vol.31.